بلغ 22.2 مليار دينار في العام 2012

«الوطني»: فائض الحساب الجاري للكويت ارتفع إلى مستوى قياسي

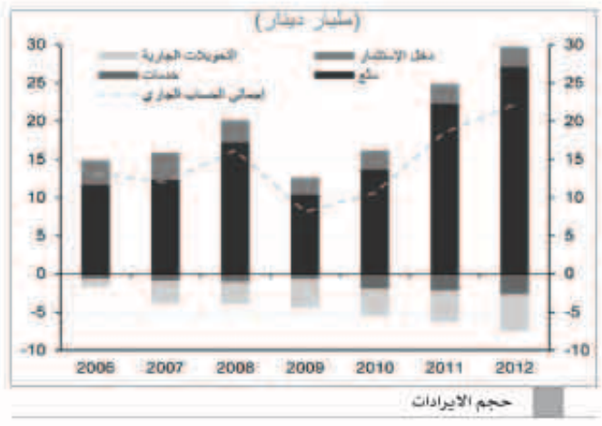

حجم الايرادات

بنك الكويت المركزي

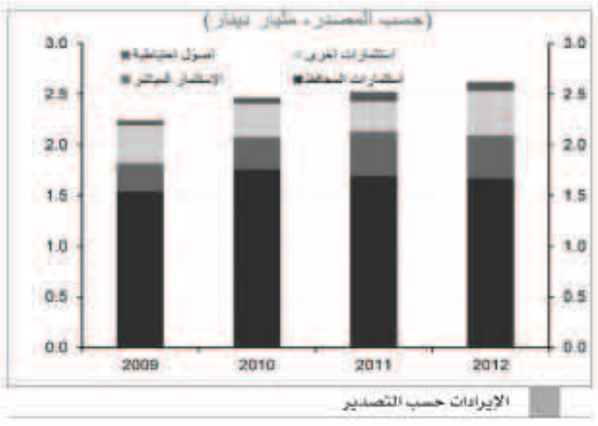

الإيرادات حسب التصدير

ارتفاع قوي للإيرادات النفطية لتعويض العجز في الخدمات وتحويلات العمال إلى الخارج

التدفقات المالية إلى الخارج قفزت إلى مستوى قياسي مدفوعة بالاستثمارات الكويتية

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني انه ارتفع فائض الحساب الجاري للكويت إلى مستوى قياسي في العالم 2012 ليبلغ 22.2 مليار دينار، أي ما يعادل 45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2012، متجاوزا الفائض المسجل في العام 2011 والبالغ 18.5 مليار دينار.

يعزى ذلك إلى ارتفاع قوي في الإيرادات النفطية والتي دفعت فائض الميزان السلعي إلى مستوى قياسي، معوضا العجز القياسي في الخدمات وتحويلات العمال إلى الخارج.

كما قفزت التدفقات المالية الى الخارج إلى مستوى قياسي مدفوعة بالاستثمارات الكويتية في سندات الدين الأجنبية والتي ارتفعت بقيمة 5.2 مليارات.

ارتفعت احتياطات بنك الكويت المركزي بأقل من مليار دينار في العام 2012. ومع احتساب التغيرات في قيمة الموجودات الأجنبية للحكومة، يكون ميزان المدفوعات بمفهومه الأوسع قد حقق فائضا بقيمة 20.7 مليار دينار. أظهرت أحدث البيانات التي أعلنها بنك الكويت المركزي تحسنا إضافيا في الوضع الخارجي القوي لدولة الكويت في العام 2012. فقد ارتفع الفائض في الحساب الجاري إلى مستوى قياسي بفضل الإيرادات النفطية القوية، في حين استمرت التدفقات المالية للاستثمارات في الخارج في نموها في الفترة ما بعد الأزمة المالية.

الحساب الجاري:

شهد الحساب الجاري - الذي يقيس صافي التجارة الخارجية في السلع والخدمات والدخل والتحويلات - فائضا قياسيا بلغ 22.2 مليار دينار في العام 2012، ليتجاوز بذلك المستوى المسجل في العام 2011 والبالغ 18.5 مليار دينار. وتجاوز الفائض القياسي في الميزان السلعي العجز القياسي في الخدمات والتحويلات إلى الخارج. وقد بلغت نسبة الفائض 45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2012، مرتفعة بذلك من 42 في المئة في العام 2011. ويعزى الارتفاع في فائض الحساب الجاري في المقام الأول إلى الزيادة في الميزان السلعي والتي بلغت 4.8 مليار دينار. وارتفعت الصادرات السلعية بنسبة 18 في المئة لتصل إلى 33.4 مليار دينار على خلفية التوسع في مستويات إنتاج النفط بنسبة بلغت 12 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، علاوة على أسعار النفط القياسية والتي بلغ متوسطها 109 دولارات للبرميل في العام 2012. في الوقت نفسه، ارتفعت الواردات السلعية بنسبة أبطأ بكثير بلغت 3 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتصل قيمتها إلى 6.3 مليارات دينار.

وقد استمر عجز حساب الخدمات في الاتساع ليصل إلى 2.7 مليار دينار، تقوده واردات خدمات السفر بقيمة 2.4 مليارات دينار. كما شهدت واردات خدمات الإنشاء أكبر ارتفاع بنحو 0.3 مليار دينار مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. ومن الممكن أن ترتفع أكثر من ذلك هذا العام مع إسراع الحكومة بتنفيذ المشاريع ضمن خطة التنمية.

في الوقت نفسه، شهد صافي الدخل من الاستثمار ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 2.6 مليار دينار، مرتفعا بحوالي 0.1 مليار دينار عن العام السابق. وتشمل هذه التدفقات الواردة عوائد الموجودات المدرة للدخل والمملوكة للحكومة بشكل رئيسي. وانخفض الدخل من استثمارات المحافظ والاستثمارات المباشرة بشكل طفيف، ولكن تم تعويض ذلك بالزيادات في التدفقات الواردة من الاستثمارات الأخرى والتي ارتفعت بنسبة كبيرة بلغت 50 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وارتفعت التحويلات الجارية إلى الخارج بقيمة بلغت نحو 0.8 مليار دينار في العام 2012 حيث ارتفعت تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج بنسبة 21 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتسجل مستوى قياسيا بلغ 4.4 مليارات دينار. ويعد هذا الارتفاع أكبر من المتوقع في ضوء الزيادة البالغة 3 في المئة في عدد الوافدين في القوى العاملة خلال العام. ولا يمكن الوقوف على أسباب واضحة لهذه الزيادة، ولكن من الممكن أن يعكس ذلك زيادة التحويلات من الجالية المصرية في ضوء ضعف الاقتصاد المصري، وكذلك زيادة تحويلات الجالية الهندية مستفيدة من ضعف الروبية. ونتوقع أن يتقلص الفائض في الحساب الجاري هذا العام إلى ما بين 35 في المئة و40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لانخفاض الصادرات وزيادة الواردات. إذ من المرجح أن يحد كل من انخفاض أسعار النفط وتقليص مستويات الإنتاج من صادرات النفط. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن يساعد التحسن في نمو الإقتصاد «القطاع غير النفطي» على ارتفاع الواردات في العام 2013.

ارتفاع احتياطات بنك الكويت المركزي بأقل من مليار دينار

الحساب المالي والرأسمالي:

يسجل الحساب المالي والرأسمالي صافي التغير في ملكية الموجودات الأجنبية، سواء كانت سندات الدين أم أسهم الملكية أم عملات وودائع أو بنود أخرى. وتعكس هذه التغيرات في مجملها التغيرات في الحساب الجاري، ولكن في الاتجاه المعاكس. فارتفاع في فائض الحساب الجاري يولد ارتفاعاً في عجز الحساب المالي والرأسمالي. وحيث أن الكويت عادة ما تحقق فائضاً في الحساب الجاري، فإنها ادة ما تتجه إلى تحقيق تدفقات خارجية كبيرة لرأس المال بما يمثل ارتفاعا في استثمارات البلاد في الخارج. ولم يكن العام 2012 استثناءً، فقد شهد الحساب المالي والرأسمالي عجزا قياسيا بلغ 22.9 مليار دينار في العام 2012، أي بارتفاع كبير يبلغ 6.1 مليارات دينار عن العام السابق. ويرجع العجز المتزايد بشكل رئيسي إلى استثمارات المحافظ في الحساب المالي، والتي شهدت ارتفاعا في التدفقات إلى الخارج بقيمة 5.1 مليارات دينار في العام 2012. وقد بلغت صافي الاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية 7.2 مليارات دينار، وهو أعلى مستوى لها للفترة ما بعد الأزمة المالية. وقد نتج معظم هذا الارتفاع عن زيادة الاستثمارات الكويتية في سندات الدين الأجنبية، والتي شهدت في العام السابق عودة استثمارات تقدر بحوالي 0.4 مليار دينار.

وبالنسبة لحساب الاستثمارات الأخرى الذي شكل أكبر مصدر منفرد للتدفقات الخارجة منذ عام 2009، فقد شهد اتساعا اضافيا في عجزه ليسجل 15.4 مليار دينار في العام 2012. ويتألف هذا الحساب المتقلب في الغالب من استثمارات في حسابات الودائع القصيرة الأجل وصافي القروض الخارجية. وقد نتجت غالبية الزيادة في التدفقات الخارجة من ارتفاع بقيمة 2.0 مليار دينار في استثمارات الحكومة في العملات والودائع الأجنبية، وهو اتجاه استمر خلال السنوات الثلاث السابقة. ومن الممكن أن يعكس ذلك تحولا في توجه الحكومة نحو استثمارات أكثر أمانا وأكثر سيولة بعد أزمة 2008. وقد شهد بند الاستثمارات المباشرة والتي تمثل حصص الملكية طويلة الأجل انخفاضا في التدفقات الخارجية، وهو ما أدى إلى تراجع صافي الاستثمارات الخارجية بنحو 0.6 مليار دينار لتصل قيمتها إلى 1.6 مليار دينار. ويرجع ذلك إلى الأثر المشترك لتخفيض استثمارات الكويتيين في الخارج بقيمة 0.3 مليار دينار، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكويت بقيمة 0.3 مليار دينار. وقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 0.5 مليار دينار. ويرجع ذلك على الأرجح إلى شراء شركة كيوتل لأسهم في شركة الاتصالات الوطنية في الكويت. في الوقت نفسه، شهد الحساب الرأسمالي الأقل حجما ارتفاعاً في التدفقات الواردة لتصل قيمتها إلى 1.2 مليار دينار في عام 2012، وهو مستوى غير مسبوق. ويعتمد هذا الحساب بنسبة كبيرة بدفعات تعويضات الأمم المتحدة إلى دولة الكويت.

الاحتياطات ووضع ميزان المدفوعات:

حقق الميزان الكلي فائضا بلغ 0.9 مليار دينار في العام 2012، مقارنة بفائض بلغ 1.2 مليار دينار في العام السابق، بما يوازي أيضا التغير في الاحتياطات لدى بنك الكويت المركزي، التي تراكمت للسنة التاسعة على التوالي.

وبالنظر إلى وضع ميزان المدفوعات بالمفهوم الواسع، فقد ارتفع الفائض إلى مستوى غير مسبوق بلغ 20.7 مليار دينار في العام 2012. وهذا الميزان العام لا يأخذ فقط في الاعتبار التغيرات في الاحتياطات التي يملكها بنك الكويت المركزي، بل أيضا التغيرات في قيمة الموجودات الخارجية للجهات الحكومية الرئيسية، وأبرزها الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية وشركة الخطوط الجوية الكويتية.

في تأكيد جديد على قدرة الاقتصاد السعودي على التفوق

السعودية تحافظ على مركزها الـ18 عالمياً في مؤشر التنافسية 2013

حافظت السعودية على المرتبة الثامنة عشرة عالميا من بين 144 دولة في تقرير مؤشر التنافسية 2013، الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا على هامش اجتماعاته الأخيرة في البحر الميت، وهو ذات المركز الذي حصلت عليه المملكة في العام الماضي.

وكانت السعودية تقدمت إلى المركز الـ17 في تقرير التنافسية العالمية للعام 2011، متقدمة 4 مراكز مقارنة بالعام 2010 حيث يسلط «تقرير التنافسية العالمي الضوء على العوامل والتحديات الراهنة المؤثرة في القدرة التنافسية لبلدان العالم، وحالات عدم اليقين التي أثرت في القدرة التنافسية لبعض الاقتصادات في ظل تطورات العام الحالي.

ويتألف مؤشر التنافسية العالمية من 12 فئة، هي ركائز التنافسية، التي تشكل معاً صورة شاملة عن طبيعة تنافسية الدول، تشمل المؤسسات والبنية التحتية وبيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الأساسي والتعليم العالي والتدريب، وفاعلية سوق السلع والعمل وتطوير السوق المالية والجاهزية التكنولوجية وحجم السوق وتطور الأعمال وابتكارها.

وفي إطار مراحل التطور، صنف التقرير المملكة في الفئة الثانية، والمقصود بها الدول التي تنتقل من المرحلة الأولى إلى الثانية، وجاءت قطر، والجزائر، ومصر، والكويت، وليبيا في المرحلة ذاتها، وهي اقتصادات مدفوعة بالعامل، وليس بالكفاءة كما هو الحال في الأردن والمغرب، أو مدفوعة بالابتكار مثل الإمارات.

وفي الوقت الذي تسعى فيه المملكة إلى تحسين مركزها التنافسي على المستوى العالمي تعمل حاليا العديد من الجهات الحكومية ومن بينها هيئة الاستثمار على مراجعة جميع تراخيص المستثمرين الأجانب الذين حصلوا على تراخيص لمراجعة استثماراتهم والتأكد من أنها تسهم إيجابيا في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة، وسط تطلعات كبيرة من الدولة أن تكون هذه الاستثمارات ذات طابع تقني تخلق وظائف للمواطنين السعوديين وتسهم في تنويع مصادر الدخل.

وكانت السعودية حلت في المرتبة الأولى على مستوى المنطقة والـ22 عالميا في ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2013، وبلغ عدد الإصلاحات التي أجرتها اثنين، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية عربيا، و26 عالميا، ثم قطر في المركز الـ40 عالميا وفقا للتقرير.

ومن مدلولات هذا الترتيب أن اقتصاد المملكة من المتوقع أن يلعب دورا مهما في جذب الاستثمارات العالمية التي تبحث عن ملاذات آمنة مستقبلا بسبب انخفاض درجة المخاطرة.

«السور لتسويق الوقود» تعتمد إستراتيجية صديقة للبيئة في مختلف محطاتها

أعلنت شركة السور لتسويق الوقود أنها تنتهج استراتيجية صديقة للبيئة في جميع محطاتها للمساهمة في المحافظة على البيئة.

واعتمدت نظاماً جديداً صديقاً للبيئة وهو نظام استرجاع الأبخرة المتطايرة «Vapor Recovery System» أثناء تفريغ الناقلة من الوقود لإعادتها إلى الناقلة وأثناء تعبئة سيارات العملاء لإعادتها إلى خزان الوقود مرة أخرى، ويقوم هذا النظام بمنع الأبخرة من التصاعد في الهواء حيث يضطر الزبائن وعمال المحطة إلى استنشاقها فضلاً عن الضرر الذي تحدثه بالبيئة.

وأفاد طلال الخرس- رئيس مجلس الادارة و العضو المنتدب- في شركة السور أن هذه الخطوة تأتي من حرص الشركة على المساهمة في المحافظة على البيئة بشتى الوسائل التي تمكن محطاتها من أن تكون صديقة للبيئة، وتؤدي إلى نشر الوعي بين

طلال الخرس

مختلف الزبائن حول أهمية المحافظة على البيئة، وإطلاع الموظفين على الطريقة المثلى لفرز النفايات.

وقد بدأت الشركة منذ بداية عام 2012 بتوفير حاويات خاصة لفرز نفايات المواد الانسكابية الملوثة وغيرها من المواد الصلبة في كل محطات «القا» التابعة لها، وفي نهاية عام 2012 قررت الشركة تحويل مكاتبها إلى مكاتب صديقة للبيئة وإطلاع موظفيها على ضرورة السعي دائما للمحافظة على البيئة وتوزيع النفايات بحسب الحاويات المخصصة لكل نوع منها من أجل إعادة التدوير.

وفي هذا الإطار، أقامت الشركة محاضرتين لموظفيها حول أهمية المحافظة على البيئة بالتعاون مع - الجمعية الكويتية لحماية البيئة- واستقدمت خبراء في هذا المجال شرحوا للموظفين كيفية استخدام الحاويات والانعكاسات الإيجابية لهذه الخطوة.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة السور لتسويق الوقود دائما ما تتطلع إلى تطوير عملياتها من خلال اعتماد أحدث التقنيات واستقدام أفضل الخبرات في مجال تسويق الوقود، وإيمانا منها بضرورة تعاون الجميع من أجل المحافظة على البيئة فقد أطلقت الاستراتيجية الصديقة للبيئة وتأمل أن يعود ذلك بالفائدة على كل زبائنها وموظفيها.

محطات السور لتسويق الوقود.. صديقة البيئة

شارك في إصدار البنك الجديد «الدولي مول»

«الدولي»: منتجع «رمال الكويت» يقدم لعملائنا معاملة تفضيلية بأسعار مميزة

أعلن بنك الكويت الدولي عن تقديم منتجع «رمال الكويت» لعملاء بنك الكويت الدولي خصومات متميزة ضمن مشاركته في كتيب الخصومات «الدولي مول» أحدث أصدارات البنك، الذي يقدم فيه لعملائه خصومات مميزة على تشكيلة مختارة من العلامات التجارية والماركات العالمية، بالتعاون مع مجموعة من المؤسسات والشركات والمراكز التجارية في الكويت، تتراوح نسبتها مابين 10 في المئة الى 50 في المئة وذلك بمجرد استخدامهم لأي من بطاقات «فيزا الدولي»، أو بطاقات السحب الآلي عند دفع الحساب عن قيمة مشترواتهم.

معاملة تفضيلية

وأشارت مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد انتصار السويدي الى المعاملة التفضيلية والخصم الخاص الذي سيحظى به عملاء «الدولي» من قبل المنتجع، والذي لن يقل عن 15 في المئة باعتبارهم عملاء مميزون لبنك مميز بمجرد اتصالهم هاتفيا أو مراجعتهم شخصيا لإدارة المنتجع للحجز لقضاء إجازاتهم أو عطلة نهاية الاسبوع والتمتع بافضل الأوقات وبارقى الخدمات وبارخص الاسعار، في المنتجع ذو الاطلالة البحرية الساحرة، الذي يمتاز بموقعه الحيوي النابض في منطقة السالمية، كما يمتاز بتنوع وتعدد مرافقه ومنشآته مابين شاليهات، وإستديوهات، ووحدات اقامة مكيفة ومزودة بتجهيزات عصرية متكاملة تفي بمتطلبات كامل أفراد الاسرة، مما يجعل من اجازتهم تجربة ممتعة لاتنسى.

هوية فريدة

وأكدت مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد إن إطلاق البنك لكتيب الخصومات «الدولي مول» يأتي ضمن إستراتيجية التسويقية الرامية الى تمييز عملائه عن غيرهم من عملاء البنوك الاخرى، عبر إبتكار طابع مميز وهوية فريدة لبطاقات «الدولي» المتنوعة، تؤمن دائما لحامليها قيمة مضافة، تمكنهم من الاستفادة من العروض الترويجية والخصومات المتعددة للجهات الراعية والمشاركة في الاصدار، مؤكدة أن إصدار الدولي الجديد، كتيب الخصومات «الدولي مول» لايستقي أهميته لكونه يقدم فقط خصومات على مختلف الخدمات التي يشتمل عليها، وتلبي احتياجات العملاء على اختلاف أذواقهم وإمكاناتهم، ولكن لكونه يشكل منظومة خدمية متكامله تضم كافة السلع والخدمات والمقتنيات التي تلبي احتياجات جميع شرائح وفئات المجتمع دون استثناء.

منتج رمال الكويت

وخلصت السويدي في ختام تصريحها الصحافي الى التاكيد بأن سلسلة العروض المميزة لن تتوقف مع حرص «الدولي» الدائم على تقديم أفضل العروض، متمنية على العملاء الراغبين في معرفة المزيد من المعلومات حول العروض والخدمات والمنتجات المميزة التي يقدمها «الدولي».